المركز السوري
للعدالة والمساءلة

الحقيقة ما وراء الملاحقة القضائية

إعادة تقييم التوثيق والبحث عن الحقيقة في النزاع السوري

الحقيقة ما وراء الملاحقة القضائية

إعادة تقييم التوثيق والبحث عن الحقيقة في النزاع السوري

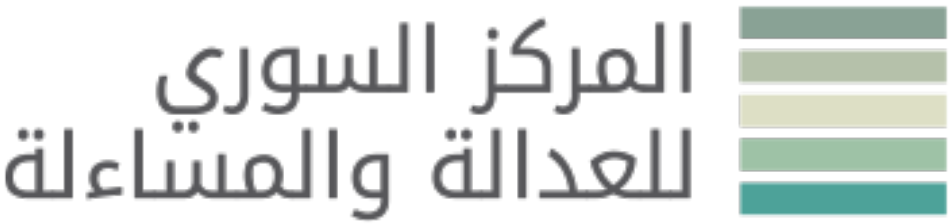

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسانية وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :.ar
syriaaccountability.org

ا الحقيقة ما وراء الملاحقة القضائية
كانون الثاني ٢٠٢١

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن رصيح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

تايوتحملا لودج

القسم الأول: المقدمة ٧

المسألة البحثية: كيف يمكن للتوثيق أن يدعم البحث عن الحقيقة ٨

تأثير البحث عن الحقيقة ٩

البحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى عبر الانقسامات في الخطاب ١٠

القسم الثاني: تحليل الاستطلاع ١٤

منهجية جمع وتحليل الاستطلاع ١٤

نتائج الاستطلاع

١٦

القسم الثالث: الاستنتاجات والتوصيات ٢٥

القسم الرابع: الاقتباسات ٣٠

الملحق ١ ٣٢

قصف على الغوطة الشرقية في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٧ © عدسة شاب دمشقي

القسم الأول

القسم الأول

المقدمة

يُفهم عموماً أن عملية المصالحة بعد النزاع تسير جنباً إلى جنب مع البحث عن الحقيقة وإحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن في سوريا، فإن العملية التي تسميها الحكومة «مصالحة» هي في واقع الأمر عملية نسيان. ويُجبَر مقاتلو المعارضة السابقون على التصريح بأنهم يفضّلون القتال إلى جانب الجيش السوري على القتال في صفوف فصائلهم القديمة. وفي غضون ذلك، يجب على السوريين العائدين من البلدان المضيفة للاجئين أو الذين يعيشون في المناطق التي استعادت القوات الحكومية السيطرة عليها تعبئة استمارة «تسوية أوضاع» قبل أن يأملوا في تأمين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وكما يشرح الباحث سامر عبود في تحليله لعمليات المصالحة الرسمية التي تقوم بها الحكومة السورية، تتطلب هذه الاستمارة في الحقيقة إعلان الولاء من المواطنين السوريين الذين يجب عليهم أن يُقسِموا بأنهم لم يشاركوا قطّ في أعمال تخريب من شأنها الإضرار بالشعب السوري .[1] ويجب على العائدين إفشاء أي معلومات لديهم عن «عناصر إرهابية غير سورية»، بما في ذلك من بين أقاربهم. وبالتالي، فإن إعادة الاندماج في السياسة والمجتمع السوري يتطلب الآن إعلان البراءة من الماضي وشجبه – أي عدم تذكره بطريقة تمنع تكرار جرائم الماضي. وفي ظل هذه الظروف، هل سيتمكن السوريون من التعاطي مع ما وقع من أحداث في السنوات العشر الماضية والتوصّل إلى فهم مشترك للنزاع؟

المسألة البحثية: كيف يمكن للتوثيق أن يدعم البحث عن الحقيقة

بعد عقدٍ من الثورة المدنية الجماهيرية التي تسببت في قمع عنيف من قبل الدولة وانتهى بها المطاف إلى حرب أهلية ونزاعات دولية بالوكالة، لا تزال العدالة بعيدة المنال بالنسبة للضحايا السوريين. وطوال هذه الفترة، بذل السوريون قصارى جهدهم لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، ولتقديم رؤى بديلة لمجتمع يحترم حقوق الإنسان يمكن لجميع السوريين العيش فيه بسلام. ومن المهم الاعتراف بالمكاسب الاستراتيجية التي تحققت في جهود المساءلة خارج سوريا، وعلى الأخص في القضايا المرفوعة تحت بند الولاية القضائية العالمية في أوروبا. وعلى الرغم من الإثارة التي خلقتها تلك القضايا لأسباب رمزية واستراتيجية، إلا أنها لا تمثل سوى ركيزة واحدة من العدالة الانتقالية.[٢] وفي نهاية المطاف، سيحتاج السوريون إلى عدالة ذات نهج شمولي، بما في ذلك عمليات البحث عن الحقيقة، من أجل التعافي والمصالحة. وفي حين أن النتائج في القضايا الجنائية قد تسلط الضوء على الانتهاكات في سوريا، فهي ليست بديلاً عن آليات الحقيقة القوية والشاملة في ضوء القواعد حول قبولية المعلومات والأدلة وهي عادة ليست شفافة وتشاركية بالنسبة للضحايا.

وعلى الرغم من أن جهود المركز السوري للعدالة والمساءلة تركز دائماً على العدالة ذات النهج الشمولي، إلا أنه غالباً ما كان يقيس جودة توثيقه بالرجوع إلى المعايير القانونية المتعلقة بالمقبولية في المحاكمات الجنائية. ويتم ذلك جزئياً لأن القواعد القانونية الواضحة تحكم أنواع الأدلة المقبولة والمقنعة في إطار قانوني، وبما أن هذه المعايير عالية للغاية، فإنها تضع معياراً عالياً مناسباً لجميع التوثيقات التي يتم جمعها. وبينما طوّر المركز السوري للعدالة والمساءلة معايير فريدة عند توثيق عمليات محددة أخرى، مثل التحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين أو آليات استرداد الممتلكات، لا توجد منهجية محددة للمساعدة في جمع التوثيقات المناسبة تماماً لقول الحقيقة.

وللوهلة الأولى، قد يبدو أن التوثيق لغرض قول الحقيقة لا يختلف عن التوثيق لغرض المساءلة الجنائية. ففي كلتا الحالتين، هناك حاجة إلى التوثيق الذي يبيّن بوضوح وقائع حادثة معينة. ومع ذلك، أثبتت التجربة من سياقات مثل صربيا ما بعد النزاع أن المعرفة الواقعية بالاتهامات بارتكاب انتهاكات لا تعني بالضرورة أن يقبل الناس بأن الحادثة المعنية قد وقعت. وفي سوريا، ربما النزاع الأكثر توثيقاً في التاريخ، لا تكمن المشكلة في عدم الوصول إلى الحقائق والسجلات، بل في التضليل والاستقطاب المنهجيين اللذين يدفعان الناس إلى التشكيك في هذه الحقائق. وبينما يأمل المركز السوري للعدالة والمساءلة في أن يتم توفير نسخة من قاعدة البيانات الخاصة به في يوم من الأيام للجنة سورية للحقيقة والمصالحة، إلا أن هناك القليل من الإرشادات حول ما هي الخصائص المحددة التي ستجعل التوثيق أكثر أو أقل إقناعاً لعامة الناس.

وترك هذا الإدراك المركز السوري للعدالة والمساءلة يتساءل كيف يمكن استخدام ما جمعه من توثيقات يوماً ما كجزء من عمليات المصالحة، بما في ذلك البحث عن الحقيقة. وهل سيكون السوريون، على الرغم من انقساماتهم العميقة، على استعداد لقبول الأدلة التي تم جمعها أثناء النزاع والتي تتعارض مع رواياتهم المتصورة مسبقاً؟ بمعنى آخر، هل سيكون التوثيق إجراءً مضاداً فعالاً للانقسامات الحالية في المجتمع السوري؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، سعى المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى إعادة إنشاء عملية قول الحقيقة على نطاق صغير. وبالشراكة مع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، أجرى المركز السوري للعدالة والمساءلة استطلاعاً قدّم توثيقاً للنزاع لأربعين سورياً وطرح أسئلة حول ردود أفعالهم وأفكارهم فيما يتعلق بكل دليل من الأدلة. وأثناء تنقيح الاستبيان، طوّر المركز السوري للعدالة والمساءلة وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة عدداً من الأسئلة الإضافية لتوضيح السؤال الأولي بشكل أكبر. هل هناك وسائل توثيق معينة (صور فوتوغرافية، شهادات، تقارير، إلخ) من شأنها أن تؤدي إلى أن يغيّر الناس رأيهم؟ وهل هناك خصائص

إحدى مجموعات المحادثة المختصة بذكريات اللاجئين التي عقدتها منظمة الذاكرة الباقية في السلفادور ما بعد الحرب في مدينة كوبابايو وسط السلفادور. تمثل هذه مجموعات المحادثة طرقا جديدة للتوثيق التشاركي، وهي تتكون من معارض صور مجتمعية وورشات عمل وشهادات وعروض موسيقية ومشاريع فنية مجتمعية توثق تجارب النزوح خلال الحرب الأهلية. ٢٠١٨ © موسى مونتيروسا

خاصة أخرى يجب أن يتحلى بها توثيق معين لتجعله أكثر أو أقل احتمالاً للتأثير على الفرد الذي يميل إلى الاختلاف مع الأدلة المقدمة؟ قد تساعد أسئلة المتابعة هذه منظمات التوثيق على تطوير منهجيات أكثر دقة فيما يتعلق بكيفية جمع التوثيقات بفعالية لأغراض البحث عن الحقيقة. وفي النهاية، سعى المركز السوري للعدالة والمساءلة وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى تقييم ما إذا كان بوسع التوثيق أن يساعد الناس على الوصول إلى فهم مشترك للنزاع (على المستوى الفردي وكذلك على المستوى الجماعي في نهاية المطاف) وإذا كان الأمر كذلك، فما هي أنواع التوثيق الأكثر فعالية لتحقيق تلك الغاية.

تأثير البحث عن الحقيقة

لا يزال هناك قدر محدود من البحوث حول كيفية التوثيق الفعال لأغراض قول الحقيقة.[٣] حيث ركّزت الدراسات المقارنة عن ّل الديمقراطي. وتقترح هذه الدراسات استنتاجات متنوعة، حيث يزعم [٤] وبغض النظر، يتبنى معظمهم منظوراً على المستوى الكلي يسلّط الضوء على الأنماط الوطنية أو المجتمعية بدلاً من استكشاف أي أنواع التوثيق (مثل الشهادات، التحليل الأرشيفي، الأدلة الجنائية) التي تلقى صدى على المستوى الفردي وقد تدعم الأهداف الأكبر لعملية قول الحقيقة. وغالباً ما تناقش هذه الدراسات المقارنة لتأثير آليات الحقيقة من الناحية القصصية فحسب، على سبيل المثال من خلال الإشارة إلى المقاومة الشرسة للجان الحقيقة في أوساط الجناة أو أهمية لجان الحقيقة في التقدّم الذي تُحرزه الملاحقات القضائية الجنائية.[٥]

تُعتبر الدراسات المتعلقة بعلاقة الحقيقة بالمصالحة استثناءً جزئياً لهذا الاتجاه من حيث أنها طورت مواقف فردية من خلال المقابلات الاستقصائية والبحوث

الإثنوجرافية.[٦] وفي حين أن هذه الأعمال تقدّم انتقادات قيّمة لبعض الافتراضات في خطاب العدالة الانتقالية – على سبيل المثال، أن عرض «الحقيقة» يسهّل بطبيعته المصالحة – إلا أنها لا تتناول التوثيق. وبدلاً من ذلك، فهي تختبر ردود الأفراد على المعلومات عندما يتم تقديمها كحقيقة موضوعية (على سبيل المثال، «كان نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا جريمة ضد الإنسانية») وما إذا كان قبول هذه الحقيقة يرتبط باستعدادهم للمصالحة مع أفراد المجتمع الآخرين. والأهم من ذلك، أن هذه الدراسات تقرّ بأن البحث عن الحقيقة لا يحدث في فراغ. فهو يصف الادعاءات حول فعالية آليات الحقيقة بالإشارة إلى العديد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على المصالحة (ناهيك عن حماية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي)، مثل التعددية السياسية، وعروض العفو، وسيادة القانون، وما إلى ذلك.[٧]

وكما يناقش القسم التالي بمزيد من التفصيل، غالباً ما كانت آليات الحقيقة ومشاريع الذاكرة التي تنشأ خارج الأجهزة الحكومية الرسمية هي التي تضع الأفراد في صُلب عملية التوثيق. ولقد أظهرت تلك الآليات والمشاريع بأنه كلما كانت المقاربة محلية أكثر وتصاعدية شمولية، يدرك علماء العدالة الانتقالية بشكل متزايد أنها مهمة لنجاح آليات مثل لجان الحقيقة – التي أعطت في بعض الأحيان الأولوية للتعداد الكمي لانتهاكات معينة لحقوق الإنسان بدلاً من الشرح الوصفي والسياقي للأسباب طويلة الأمد والتجارب متعددة الأوجه للانتهاكات.[٨]

إذا كان الباحثون في مجال العدالة الانتقالية يدركون بشكل متزايد أهمية المبادرات المحلية في جهود التوثيق، فقد تصدّر السوريون أنفسهم جهود التوثيق منذ بداية النزاع. حيث ذكر تقرير حديث حول هذا الموضوع صراحة أن قيادة المجتمع المدني السوري لجهود التوثيق كانت بحدّ ذاتها انتصاراً بالنظر إلى النتائج المخيّبة للآمال في عمليات العدالة الانتقالية الأخرى حول النزاع السوري: «إن المشاركة النشطة لهذه المجموعة المتنوعة من الجهات السورية الفاعلة في التوثيق وكونها بمثابة مورد لا غنى عنه للهيئات الدولية يساعد في إيلاء أهمية قصوى للتصورات المحلية والرغبات المحلية فيما يتعلق بالمساءلة، والتي غالباً ما يتم تجاهلها من خلال عملية عدالة انتقالية مدوّلة بشكل مفرط».[٩] وإن الدور القيادي لمنظمات المجتمع المدني السوري في جهود التوثيق مثير للإعجاب حقاً، لكن مواقف الأفراد السوريين تجاه هذه الجهود تظل غامضة كما هو الحال بالنسبة لفهم ما إذا كانت أشكال معينة من التوثيق يمكن أن تعالج الانقسامات العميقة في المجتمع السوري. ويهدف هذا التقرير، وبيانات الاستطلاع التي يستند إليها، إلى معالجة هذه الفجوة وفتح حوار يهدف إلى إعادة تقييم ممارسات التوثيق.

البحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى عبر الانقسامات في الخطاب

أظهر الاستطلاع، الذي يتم نقاشه في القسم الثاني من هذا التقرير، أن السوريين، مثل الناجين من العديد من النزاعات، لا يزالون يختلفون بشدة حول ما حدث في بلادهم، ويختلفون بشكل جذري في مدى استعدادهم لمراجعة فهمهم الشخصي لما وقع من أحداث. وفي حين وجد مستجيبون أفراد أنواعاً معينة من التوثيق أكثر إقناعاً من غيرها، لم تكن هذه التفضيلات متّسقة عبر المستجيبين؛ وفي المقابل، فقد اعتمدت على كيفية تفضيل المستجيبين لتقييم التوثيق المقدّم. وعلاوة على ذلك، في حين أن الاستطلاع كان يهدف إلى قياس ما إذا كان المستجيبون قد قبلوا الحقائق المقدّمة من خلال التوثيق، كان لدى المستجيبين في كثير من الأحيان رد فعل أكثر تعقيداً من مجرد قبول أو رفض هذه الحقائق. إذ لم يكن العديد من الأفراد منفتحين لتغيير فهمهم المسبق للأحداث الواقعية، ولكن لا يزال لديهم ردود فعل عاطفية وذات مغزى إزاء التوثيق، مما دفعهم إلى التأمل في تجاربهم في النزاع.

ويتطلب فهم هذه الاستجابات الديناميكية اتخاذ نظرة أوسع للبحث عن الحقيقة من نموذج «القبول أو الرفض» الثنائي الذي استخدمه الاستطلاع في الأصل. ومن المفيد هنا النظر نحو مبادرات المجتمع المدني

التي دمجت الأنشطة التي يقسّمها المختصون في مجال العدالة الانتقالية أحياناً دون داع إلى «إما» البحث عن الحقيقة أو تخليد الذكرى. ولقد ساعدت المشاريع المحلية التي يقودها المجتمع والتي تقوم في نفس الوقت بتقصّي الحقائق وعمل الذاكرة على تسهيل إشراك الجمهور وتثقيفه على نطاق واسع حتى عندما تكون مجتمعاتهم غير قادرة على الموافقة على فهم واقعي أو تفسير تاريخي واحد. ولقد حاولت تطوير سجلات تاريخية أكثر قوة للنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان واستيعاب أنواع الانقسامات في الخطاب التي تميّز المجتمعات التي واجهت نزاعاً أهلياً طويل الأمد. ولقد أنجزت هذه المبادرات أعمال البحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى من خلال الانخراط في أساليب إبداعية للتوثيق تدعم رؤى العدالة ذات النهج الشمولي في المجتمعات المنقسمة ما بعد النزاع.

في السلفادور، على سبيل المثال، تستخدم منظمة «الذاكرة الباقية في السلفادور ما بعد الحرب» منهجيات تشاركية لإنجاز تقصّي الحقائق والبحث عن الحقيقة، متضمنة المشاركين الذين يختلفون بشدة حول طبيعة الحرب الأهلية السلفادورية ١٩٨٠-١٩٩٢,[١٠] ومن خلال أساليب مثل العروض الحية للتاريخ الشفوي ومجموعات المحادثة بين الأجيال القائمة على المكان، قامت «الذاكرة الباقية» باستكشاف التجارب الموصومة لانتهاكات الحقوق التي كافحت آليات الحقيقة التقليدية والمحاكمات الجنائية لاستيعابها (مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي). وتُعتبر ذكريات الانتهاكات هذه أيضاً بمثابة أساس لإجراءات قانونية جديدة من قبل منظمات المناصرة القانونية السلفادورية مثل «الوصاية القانونية (Tutela Legal)» التي تسعى إلى المساءلة عن تلك الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا الذين شاركوا ذكرياتهم. وعلاوة على ذلك، نجحت «الذاكرة الباقية» في تسهيل النقاش بين السلفادوريين الأصغر والأكبر سناً الذين يختلفون عادةً حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات حرب العصابات اليسارية؛ حيث نادراً ما تم الاعتراف بها بسبب الشعبية السياسية لهذه القوات، خاصة بين السلفادوريين الأكبر سناً. وتعزّز هذه النتائج ادعاء بعض الباحثين في مجال العدالة الانتقالية أن الاتصال المتبادل (والتفاوض البراغماتي حول المشكلات اليومية) قد يكون أكثر أهمية لتيسير المصالحة من القبول المشترك النهائي لحقيقة واحدة.[١١]

وفي مكان آخر، في لبنان، يحاول مركز أمم للتوثيق والأبحاث معالجة غياب أي أرشيف وطني أو آلية حقيقة تتعلق بالحرب الأهلية في البلد من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠,[١٢] ويقوم المركز بذلك من خلال الحفاظ على المصادر الوثائقية الأولية التي تغطي التسلسل الزمني الكامل للحرب، وعرض التمثيل الفني لإرث الحرب علناً، وعقد نقاشات مجتمعية حول المسؤولية الجماعية عن الجرائم التي ارتكبها جميع أطراف النزاع. ويسعى صراحة إلى التصدي للتفسيرات الطائفية لاندلاع الحرب وسيرها. أخيراً، في إندونيسيا، تستخدم «منظمة آسيا للعدالة والحقوق (AJAR)» أيضاً أساليب تشاركية في عملها لتوثيق تجارب الناجيات من التعذيب من المجتمعات المهمشة تاريخياً مثل كارين في ميانمار. وقد ساعدت الأشكال الإبداعية للتوثيق التشاركي التي استخدموها – مثل رسم خرائط المجتمع والجسد للأضرار الاقتصادية والجسدية طويلة الأجل التي تسببها انتهاكات الحقوق – الضحايا في المطالبة بعمليات عدالة أكثر شمولاً (مثل استرداد ملكية الأراضي التي تمت سرقتها لعقود بإقرار من الدولة).[١٣]

ولم تتناول أي من مبادرات المجتمع المدني هذه بشكل صريح الأسئلة التي طرحها هذا التقرير في الأصل حول سبب وكيفية قبول الأفراد لتوثيق السجل التاريخي. ومع ذلك، فإنها تظل ذات صلة كأمثلة على كيف يمكن للأشكال الإبداعية من التوثيق إشراك الأفراد المستقطبين في جهود البحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى، لدعم رؤى العدالة الانتقالية في نهاية المطاف بما يتجاوز حدود الملاحقات القضائية الجنائية. وكما هو مبيّن في تحليل الاستطلاع وتوصياته، فإن السياق السوري مناسب تماماً لمثل هذه الجهود الإبداعية التي يقودها المجتمع في استنباط فهم أعمق للنزاع من خلال الأساليب التشاركية لتذكّر ونشر التجارب المتنوعة. ونظراً لأن العديد من هذه المبادرات تستخدم تقنيات

للتذكّر مستمدة من مجموعات الضحايا نفسها وتطور مطالب عدالة جديدة استناداً إلى التجارب التي شاركها الضحايا، فهي أيضاً متوافقة مع مقاربة العدالة الانتقالية التي تركّز على الضحايا التي ينتهجها المركز السوري للعدالة والمساءلة.

وتكمّل مبادرات المجتمع المدني المذكورة أعلاه الاستراتيجيات التقليدية للبحث عن الحقيقة بطرق مفيدة لهذا التقرير. في حين أن العديد من السوريين مهتمون بالفعل بالأنواع التقليدية للبحث عن الحقيقة (مثل التوثيق لغرض لجنة حقيقة مستقبلية)، إلا أن العديد منهم غير مهتمين، ومع ذلك فإنهم يجدون قيمة في التوثيق الذي يتعارض مع فهمهم للنزاع. وبالتالي، يُعيد هذا التقرير تقييم كيف يمكن للتوثيق أن يدعم عمليات البحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى التي تتعامل مع الأفراد عبر هذا الانقسام. ويقترح في نهاية المطاف استراتيجيات جديدة لجمع وعرض التوثيق الذي يمكن أن يدعم رؤى الحقيقة والعدالة للضحايا السوريين والتي تكون أوسع نطاقاً مما تقدّمه المحاكمات الحالية. كما ينشئ ذلك مساحة للمصالحة القائمة على الخبرات المشتركة بقدر ما تقوم على تفسير واحد مشترك لحقائق النزاع السوري.

مخيم اليرموك، دمشق، ٢٠١٨، © عدسة شاب دمشقي

القسم الثاني

القسم الثاني

تحليل الاستطلاع

منهجية جمع وتحليل الاستطلاع

من أجل فهم كيف يمكن أن يلعب التوثيق دوراً في جهود قول الحقيقة في المستقبل في سوريا، سعى المركز السوري للعدالة والمساءلة وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى إجراء استطلاع لفهم ما إذا كان السوريون منفتحين على تغيير معتقداتهم المسبقة حول حقائق النزاع كنتيجة لاستعراض توثيقات معينة. حيث أجرى باحثون ميدانيون من سوريون من أجل الحقيقة والعدالة استطلاعات نوعية في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ مع ٠٤ سورياً بالغاً من الرجال والنساء المقيمين في شمال غرب سوريا. ووفّرت منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة استطلاعاً مكتوباً قبل كل مقابلة ليستعرضه الشخص الذي ستتم مقابلته، ثم قامت بطرح أسئلة الاستطلاع عبر اتصال بالفيديو، مع تدوين إجابات المستجيبين. ثم قام موظفو المركز السوري للعدالة والمساءلة في وقت لاحق بتحليل النصوص المدونة للمقابلات.

ونظراً لصعوبة العمل داخل سوريا بالإضافة إلى صغر حجم عينة الدراسة، لم يكن بمقدور المركز السوري للعدالة والمساءلة وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة اختيار عينة عشوائية للمشاركين في الاستطلاع. واعتمد باحثو سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على شبكاتهم لتحديد أشخاص محتملين لتتم مقابلتهم. ولأسباب أمنية، فقد اقتصرت العينة على شمال غرب سوريا في مناطق خارج سيطرة الحكومة السورية. وفي حين أنه لا يمكن تعميم النتائج بصورة مسؤولة على السوريين ككل، فقد سعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمركز السوري للعدالة والمساءلة إلى اختيار مجموعة من الرجال والنساء يمثلون مجموعة متنوعة من الأعمار والخلفيات التعليمية والانتماءات السياسية التي حدّدها أفراد تلك المجموعة بأنفسهم.

بدأ كل استطلاع بسلسلة من الأسئلة المتعلقة بالموقع الجغرافي للشخص الذي تمت مقابلته وعمره والدرجة العلمية التي يحملها. ثم سُئل كل من أجريت معهم المقابلات عمّا إذا كانوا على علم بانتهاكين ارتُكبا في سوريا منتصف عام ٢٠١٣: المجزرة التي ارتكبتها الحكومة في البيضا ومجزرة الحفة التي ارتكبتها جهات فاعلة غير حكومية. وتم اختيار هذين الانتهاكين لأن الجاني مختلف وبسبب توافر توثيق مفتوح المصدر وعالي الجودة من قبل نشطاء محليين ومنظمات دولية. وسُئل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عمّا إذا كانوا يتفقون مع الوصف المقدّم في الاستطلاع لكل هجوم، بما في ذلك نوع الانتهاك المرتكب وهوية الجاني.

ثم عرض سلسلة من التوثيقات لكل شخص تمت مقابلته – يتعلق بعضها بالأحداث التي وقعت في البيضا، والبعض الآخر بالأحداث التي وقعت بالحفة – بصيغ متعددة. وتضمنت التوثيقات التي عُرضت على من تمت مقابلتهم صوراً أو مقاطع فيديو التُقطت في أعقاب الهجومين، وشهادات مباشرة من شهود أو ناجين جمعتها هيومن رايتس ووتش (HRW)، ومقتطفات من تقارير أعدتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا (COI). وحول كل توثيق ودليل، سأل الباحث

مجزرة البيضا: لقطة من صور تم بثها على قناة المنار في ٢ أيار/ مايو، ٢٠١٣ وهي تظهر جثثا راقدة في الساحة الرئيسية في قرية البيضا، © هيومن رايتس ووتش

المستجيبين سلسلة من الأسئلة حول ما إذا كانوا قد وجدوا المحتوى والادعاءات دقيقة والسبب وراء ذلك.

وفي الحالات التي يعتقد فيها المستجيبون بدقّة توثيق معيّن، سأل الباحث عمّا إذا كان قد غيّر ذلك التوثيق تصوّرهم للفظائع موضوع البحث. وفي الحالات التي شكّك فيها المستجيبون في دقة توثيق معيّن، طُلب منهم شرح شُكوكهم. وبعد تقديم جميع التوثيقات المتعلقة بكل فظاعة، سأل الباحث المستجيبين عمّا إذا كان فهمهم العام للفظائع قد تغير نتيجة لاستعراض هذه المواد.

وفي الختام، طرح الباحث سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالمكان الذي يتلقى منه المستجيبون معلوماتهم حول النزاع. وتناولت هذه الأسئلة أيضاً ما إذا كانوا يرون في كثير من الأحيان تقارير إخبارية يعتقدون بأنها كاذبة. ويمكن الاطّلاع على الاستطلاع الكامل في مرفق هذا التقرير.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن التأطير المبسّط للتوثيق المقدّم في الاستطلاع – الذي اقتصر على جريمة ارتكبتها القوات الحكومية وجريمة ارتكبتها قوات المعارضة – اعتُبر ضرورياً بسبب ضيق الوقت والموارد. وليس المقصود الإشارة إلى أن النزاع ثنائي، ولا أن حجم الجرائم التي ارتكبتها المعارضة يعادل الجرائم التي ارتكبتها الحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب أن حجم العينة في صفوف المتوافقين مع المعارضة كان أكبر، نتيجة للاستطلاعات التي تم جمعها في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، فإن العديد من اقتباسات المستجيبين التي تم تسليط الضوء عليها في التقرير تركّز على الأفراد المؤيدين للمعارضة الذين يتعاطون مع الجرائم التي ارتكبتها المعارضة. وفي حين أن الاعتراف بهذه الجرائم مهم بالطبع، غير أنه مرة أخرى لا يُقصد بذلك أن يكون انعكاساً لحجم الجرائم التي ترتكبها أي جهة فاعلة معيّنة. وعلاوة على ذلك، اختار المركز السوري للعدالة والمساءلة الاقتباسات التي تم تسليط الضوء عليها لتصوير الطريقة والمدى الذي أعاد فيه المستجيبون تقييم معتقداتهم بناءً على التوثيق، وليس لأن المواقف الجديدة التي توصّلوا إليها قد تتماشى أو لا تتوافق مع فهم المركز السوري للعدالة والمساءلة للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لصغر حجم العينة، سيكون من غير المسؤول استخلاص استنتاجات عامة حول كيفية

تفاعل الأفراد من مختلف الانتماءات السياسية مع التوثيق بشكل مختلف.

نتائج الاستطلاع

هل غيّر المستجيبون رأيهم عندما قُدِّمت إليهم توثيقات تتعارض مع معتقداتهم؟

لفهم نتائج الاستطلاع، نظّم المركز السوري للعدالة والمساءلة الاستطلاعات الأربعين في ثلاث مجموعات وفقاً لما إذا كان المستجيبون قد غيّروا رأيهم في الانتهاكات بناءً على التوثيق المقدّم إليهم. وقع حوالي ثلث المستجيبين (أحد عشر فرداً) في المجموعة الأولى، مما يعني أنهم كانوا على استعداد لقبول التوثيقات التي تتعارض بشكل واقعي مع معتقداتهم السابقة وتعديل روايتهم وفقاً لذلك. فيما وقع نصف المستجيبين (٢١ فرداً)، في المجموعة الثانية، حيث لم يقبلوا أو يرفضوا التوثيق جملةً وتفصيلاً. وربما كانوا منفتحين على بعض أنواع التوثيق دون أنواع أخرى، أو أعربوا عن شكوكهم في أجزاء معينة من التوثيق، بينما أظهروا أيضاً بعض الاستعداد لتعديل روايتهم استجابةً للمعلومات الجديدة الواردة فيه، مثل قبول حدوث انتهاك ولكن مع التشكيك في مدى العنف. ووقع حوالي عشرين بالمائة (ثمانية أفراد) في المجموعة الثالثة. حيث رفض هؤلاء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم التوثيق الذي تعارض مع معتقداتهم ورفضوا إعادة التقييم في ضوء المعلومات الجديدة.

ويُعدّ العدد الكبير من الأفراد الذين يقعون في المجموعة الأولى أو الثانية واعداً في حد ذاته. وفي أعقاب مثل هذا النزاع المعقد، سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن أعداداً كبيرة من الأفراد سيكونون على استعداد لتغيير معتقداتهم بشكل جذري من خلال هذا التعرّض المحدود لمعلومات جديدة. ومع ذلك، لا يزال أولئك في المجموعة الثانية يُظهرون انفتاحاً لمناقشة معتقداتهم، ولإعادة تقييم موقفهم بدرجات متفاوتة. ومن المفترض أن تكون الجهود المستمرة من قبل المجتمع المدني أو آلية حقيقة لإشراك السوريين في التوثيق فعالة في نهاية المطاف في تغيير معتقداتهم.

وفيما يلي تحليل موجز لمدى قبول الأفراد في كل مجموعة للأدلة المقدّمة، بما في ذلك أمثلة على أنواع الأدلة التي تم قبولها وعدم قبولها من قبل المستجيبين.

المجموعة الأولى

في المجموعة الأولى، كان أولئك الذين وصفوا أنفسهم بأنهم من المؤيدين الأقوياء للمعارضة متقبّلين بشكل لافت للنظر لتغيير رأيهم عندما قُدّمت إليهم أدلة على الفظائع المتركبة في الحفة. حيث اعترف أحد المستجيبين، ٦٢ عاماً، بأنه لم يسمع عن الحفة وقال «لم أعتقد أنه كان من الممكن أن تحدث مجزرة كهذه في عام ٢٠١٣، لاسيما بالنظر إلى السمعة الإيجابية التي تمتع بها الجيش السوري الحر بين المتظاهرين. ولكن بعد قراءة تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة وشهادة الناجي، أنا مقتنع تماماً أن ذلك حدث بالفعل». وعلاوة على ذلك، أعرب عن شعوره بأن الصور، على وجه الخصوص، عملت على «تأكيد وتوثيق حدث يقتضي المساءلة عنه». وأكّد هذا الشعور أحد المستجيبين، ٣٠ عاماً، الذي عرّف نفسه أيضاً على أنه مؤيد بشدة للمعارضة ولم يكن على دراية بما حدث في الحفة، على الرغم من شعوره بأنه على اطلاع جيد بالنزاع. «بعد أن تابعت الأحداث منذ بداية الثورة، اعتقدت أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من هذه المجازر، لكنني الآن أعرف أن ما حدث كان في الواقع أكثر وحشية وقسوة. يتحمل كل من النظام والمعارضة مسؤولية ما حدث في سوريا». ووصف صراحة الهجمات في الحفة بأنها «جرائم حرب» ويجب معاقبة مرتكبيها.

في بعض الحالات، حملت الأدلة المقدّمة الأشخاص في هذه المجموعة على تغيير معتقداتهم فيما يتعلق بالنزاع ككل، بما يتجاوز الانتهاكات المحددة الموضحة في التوثيقات. حيث عبّر شخص، ٧٢ عاماً، يَعتبر بأنه مؤيد بشدة للمعارضة، عن عدم علمه بالهجمات في الحفة وأن «هذه المصادر تحدّت انطباعي عن النزاع في سوريا، وأدرِك الآن أن هذا النزاع

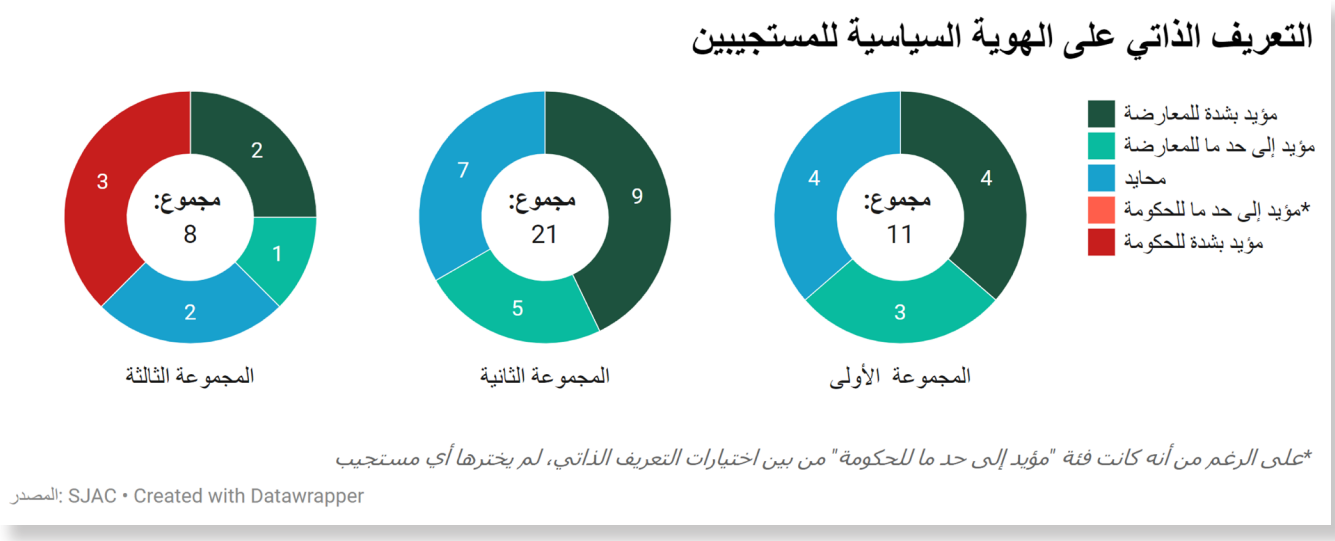

ليس سياسياً فحسب، بل طائفي أيضاً». وعلى غرار ذلك، قال مستجيب، ٦٢ عاماً، ومؤيد للمعارضة إلى حدٍ ما، إن المواد من الحفة جعلته يدرك أنه في حين قد تكون بعض الجماعات قد عارضت الحكومة بشدة، «إلا أنها تتشارك في نفس العقلية، ونفس القسوة، ويجب أن تخضع للمساءلة؛ فهذه تشبه تماماً جرائم الحرب التي ارتكبها النظام». وتمثّل جميع هذه الإفادات استعداداً لمراجعة وجهات النظر الموجودة مسبقاً بشكل جذري نتيجة لاستعراض التوثيق.

المجموعة الثانية

حاول المستجيبون في المجموعة الثانية تحديد موقع التوثيق بالنسبة إلى رواياتهم السابقة، بدلاً من تغيير رواياتهم لتتناسب مع التوثيق. وغالباً ما ركّز تحليلهم على تفاصيل معينة من التوثيقات التي اعتقدوا أنها غير دقيقة. وعندئذٍ «صحّح» الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هذه التفاصيل ودمجوا التوثيق في رواية سبق لهم أن رسّخوها في أذهانهم. وأوضح أحد المستجيبين، ٢٦ عاماً، وصف نفسه بأنه مؤيد إلى حدٍ ما للمعارضة، أنه لم يصدّق الناجي من الحفة ولم يقبل تقرير لجنة التحقيق تماماً. وفي المقابل، أكّد أن الجماعات المتهمة بالهجوم كانت في الواقع متحالفة مع الحكومة. وتكهّن بأن الناجي ربما يكون قد تعرّض لضغط من قبل الحكومة ليروي الأحداث على ذلك النحو، وبينما «أثقُ في لجنة التحقيق الدولية، لا أعتقد أن لديها إمكانية الوصول إلى جميع الحقائق».

وقدّم مستجيبون آخرون إجابات مماثلة ادّعوا فيها موافقتهم على موضوع التوثيق بوجه عام ولكنهم قدّموا بعد ذلك تفسيرات متناقضة. وبالنسبة إلى المستجيبين المؤيدين للمعارضة، تضمّنت هذه الروايات البديلة الاعتقاد بأن الجناة في الحفة كانوا تحت سيطرة جهات من خارج سوريا، أو أنها كانت مواجهة بين مقاتلين وليس مجزرة للمدنيين.

المجموعة الثالثة

ردّ المستجيبون في المجموعة الثالثة على التوثيق بطريقة عدائية ورفضوا التوثيق عندما تناقض مع معتقداتهم السابقة. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن هذا الرد نادراً ما كان مبنياً على التشكيك في جوانب معينة من دليل معين مثل عدم وضوح صورة فوتوغرافية أو اللهجات في مقطع فيديو، وإنما نشأ من رفض واسع

للادعاءات التي لا تتماشى مع معتقداتهم السابقة حول الانتهاك ودور المنظمات التي قامت بالتوثيق. على سبيل المثال، أوضح أولئك الذين رفضوا توثيق البيضا أنهم لا يثقون بالمنظمة التي قامت بالتوثيق، بدلاً من تقديم أي تقييم واقعي للمواد نفسها. وعلى حد تعبير أحد المستجيبين، ٥٥ عاماً، والمؤيد بشدّة للحكومة، «ربما كانت قوى متحالفة مع المعارضة [هي التي قامت بفبركة هذا الفيديو]... [من أجل] تشويه الحقائق وزيادة الفوضى في سوريا». وبالنسبة لآخرين، كانت مزاعم التوثيق ببساطة «غير منطقية» – على سبيل المثال، أن عناصر الدولة قد يقتلون المدنيين الذين أقسموا على حمايتهم. وفي هذه الحالات، وصفوا التوثيق بأنه «غير دقيق» لأن الفرضية الأساسية كانت مستحيلة في نظرهم، سواء كان ذلك هو غياب قوات المعارضة في البيضا أو تورّط المعارضة في جرائم حرب منذ عام ٢٠١٣. وعلى خلاف الأفراد في المجموعة الثانية، لم يحاول المستجيبون في المجموعة الثالثة قبول جوانب معينة من التوثيق أو شرح التناقضات.

كيف قام المستجيبون بتقييم مصداقية التوثيق؟ هل تم اعتبار بعض أنواع التوثيق أكثر مصداقية من غيرها؟

لقد كان شكل التوثيق (صورة/فيديو، أو مقابلة مع ناجين، أو تقرير) ومصدره (فرد مدني، أو هيومن رايتس ووتش، أو لجنة التحقيق الدولية) مؤثّرَين فيما إذا كان المستجيبون قد قبلوا التوثيق، مع رفض العديد من المستجيبين بعض أنواع التوثيق وقبلوهم البعض الآخر فيما يتعلق بنفس الانتهاك. حيث وجدت مجموعات مختلفة أشكالاً مختلفة من التوثيق مقنعة. وأشار المستجيبون باستمرار إلى التوثيق الذي وجدوا أنه الأكثر تأثيراً على أنه «موضوعي»، لكن المستجيبين اختلفوا حول نوع التوثيق الذي يعتبر «موضوعياً» في جوهره.

انجذب بعض المستجيبين إلى التفاصيل وعدم التحيّز المتوقّع لتقارير لجنة التحقيق الدولية بينما أعطى آخرون قيمة للشهادات ومقاطع الفيديو والصور لأنه تم التقاطها في مسرح الجريمة أو مباشرة من قبل ناجين. وكان لدى المستجيبين أيضاً ردود فعل قوية على المصداقية الظاهرة للموثقين أو الروابط السياسية المتصورة. وبالإضافة إلى هوية الموثِّق، أشار بعض المستجيبين إلى أن السياق الذي يُقدَّم فيه التوثيق يمكن أن يؤثر أيضاً على استعدادهم لتصديقه. على سبيل المثال، ذكر اثنان من المستجيبين أن المقتطفات من تقرير لجنة التحقيق الدولية ستكون أكثر إقناعاً إذا تم تقديمها في سياق محكمة دولية.

وتشير النتائج إلى أن التوثيق لقول الحقيقة يجب أن يعتمد على مجموعة متنوعة من أنواع التوثيق، حيث يقوم الأفراد المختلفون بتقييم صحة و «موضوعية» التوثيق بشكل مختلف، ويتوصّلون إلى استنتاجات مختلفة حول ما هو مقنع أو غير مقنع.

وفيما يلي تحليل لكيفية قيام الأفراد في كل مجموعة بتقييم صحة الأدلة المقدمة وأنواع الأدلة التي اعتبروها أكثر مصداقية أو «موضوعية».

المجموعة الأولى

بالنسبة للمستجيبين في المجموعة الأولى، غالباً ما تم تقييم الموضوعية والمصداقية من خلال تحليل دقيق لتفاصيل محددة في التوثيق، وكيف تتوافق التفاصيل عبر أنواع مختلفة من التوثيق. وكانت تقارير لجنة التحقيق الدولية هي الأكثر احتمالاً لتعتبر «موضوعية» ومقنعة من قبل هذه المجموعة، التي تقدّر التفاصيل الغنية التي قدّمتها تلك التقارير. على سبيل المثال، قال أحد المستجيبين المؤيدين بشدة للمعارضة، ٤٢ عاماً، إنه كان من الأهمية بمكان أن تقارير لجنة التحقيق الدولية عن كل من البيضا والحفة قدّمت أسماء مجموعات معينة متورطة في الهجمات، كما أنها كانت شفافة فيما يتعلق بعملية التوثيق: «يشرح التقرير [عن البيضا] عملية التوثيق بدقة شديدة ويحتوي على الكثير من التفاصيل، مثل حقيقة أن قوات الدفاع الوطني كانت متورطة [في الهجوم]». وفي حالة الحفة، لاحظ المستجيب أيضاً إشارة لجنة التحقيق الدولية إلى أسماء

الجماعات الموالية للمعارضة «من القرى السنية، التي كانت [مشاركتها] شيئاً لم أكن على علم به من قبل».

كما أعرب المشاركون في المجموعة الأولى عن تقديرهم لسمعة لجنة التحقيق الدولية. وقال الكثيرون إنهم يعتقدون أن لجنة التحقيق الدولية هي هيئة دولية لديها القدرة التقنية على تنفيذ ما اعتبروه توثيقاً موضوعياً وذا مصداقية وغير تابع لأي من الحكومات التي تدخلت في النزاع السوري. وإن حقيقة أن لجنة التحقيق الدولية حقّقت في الفظائع التي ارتكبتها كل من القوات الموالية للحكومة وللمعارضة قد أضافت إلى مصداقيتها في رأي هؤلاء المستجيبين. وكان آخرون قد اطّلعوا على تقارير لجنة التحقيق الدولية من قبل ووجدوا أن المنظمة تتمتع بالمصداقية.

حتى عندما فضّل المستجيبون في المجموعة الأولى مصادر أخرى، مثل شهادة الشهود، كان ذلك للسبب نفسه: كان لدى الناجين مصداقية في أعينهم لأنهم تحدثوا بتفصيل كبير عن تسلسل الأحداث، ونقلوا المعرفة التي شعر المستجيبون أن الناجين فقط يمكنهم الوصول إليها، وتم التحقق من مصداقيتهم بواسطة هيومن رايتس ووتش، وهي مجموعة يثق بها المستجيبون.

وكان المشاركون في المجموعة الأولى أقل تأثراً بالصور ومقاطع الفيديو. وفي حين أن قلة من المستجيبين في المجموعة الأولى قد أعربوا عن تقديرهم لمقطع الفيديو الخاص بالبيضا – لأنه تضمن لهجات مرتبطة بالمناطق الموالية للحكومة في سوريا – فقد شكك الكثيرون في أصالته أو وضوحه أو مصدره. على سبيل المثال، تكهن أحد المستجيبين، ٧٢ عاماً، محايد سياسياً، أنه على الرغم من أن الصور من الحفة «ربما لم تكن مفبركة، إلا أنها لم تكن [ملتقطة] في سوريا». وأعرب مشاركون آخرون في هذه الفئة عن عدم رضاهم عن أن الصور من الحفة كانت غير واضحة، ومن وجهة نظرهم لم تُنسب بوضوح إلى سلطة متميزة وذات مصداقية.

لم يقم المستجيبون في المجموعة الأولى بتقييم كل توثيق على حدة. غالباً ما عمل توثيق معيّن على تغيير فهم المستجيبين للأحداث المعنية على وجه التحديد لأنه تم تقديمه جنباً إلى جنب مع توثيقات أخرى، وأثبت إجمالي التوثيقات أنها مقنعة. على سبيل المثال، قال أحد المستجيبين، ٦٢ عاماً، مؤيد بشدة للمعارضة إن تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن الحفة «أكد الأمور بالنسبة لي، خاصة وأنني قد قرأت بالفعل شهادة الناجي قبله، والتي جاء هذا التقرير مكملاً لها». وفي حين أن الصور الصادمة للغاية من الحفة نقلته إلى مستوى عاطفي، «لا يمكن لبشر يفكّر أو يشعر أن يفعل ذلك، أو حتى يتخيل القيام بذلك»، إلا أنه شدّد على أن شهادة الناجي وتقرير لجنة التحقيق الدولية قدما تفاصيل أساسية عن المجموعات التي شاركت في الهجوم والمدنيين الذين قتلوا نتيجة ذلك. وفي مثال آخر، لم يكن رجل يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، عرّف نفسه على أنه مؤيّد للمعارضة إلى حدٍ ما، مدركاً أو متأكداً من وقوع هجمات في الحفة وشكّك في صحة صور الفظائع. ومع ذلك، بدا أنه راجع موقفه بعد أن رأى أن الناجي وتقرير لجنة التحقيق الدولية يؤكدان بعضهما البعض، مشيراً إلى أن «المواد التي تحتوي على نفس المعلومات وتتداخل مع بعضها البعض تجعلك تعيد التفكير في الأمور». وإن الرغبة في المشاركة في انتقاد ومقارنة الادعاءات الخاصة بأجزاء مختلفة من التوثيق مع بعضها البعض، بدلاً من الإشارة إلى المعرفة أو الافتراضات السابقة للفرد، هو ما ميّز المستجيبين في هذه الفئة.

المجموعة ٢

وجد المستجيبون في المجموعة الثانية المصادر المرئية أكثر إقناعاً، تليها شهادات الناجين. غير أن المشاركين في المجموعة الثانية قاموا بتقييم مصداقية هذا التوثيق بشكل مختلف، وغالباً ما وصفوه من حيث تأثيره العاطفي بدلاً من تفاصيله الواقعية. وذكرت مستجيبة محايدة سياسياً، ٥٣ عاماً، هذا صراحة عندما وصفت كيف أن السماع من الضحايا «يجعلك دائماً تشعر بالأشياء أكثر [عمقاً]». وأشار العديد من المستجيبين في هذه الفئة إلى المصادر المرئية وشهادات الناجين على

بيت مدمر، دمشق، © عدسة شاب دمشقي

أنها جاءت لتؤكد ما يعتقدون أنه صحيح. على سبيل المثال، قُبِل التوثيق حول البيضا من أحد المستجيبين، ٧٢ عاماً، الذي وصف نفسه بأنه مؤيد إلى حد ما للمعارضة، لأنه سمع بالفعل عن المجزرة: «أكد الفيديو انطباعي [عن الهجوم]، لاسيما حقيقة أنه لم يكن بين الضحايا مقاتلين مسلحين. كانوا جميعهم مدنيين. لقد قتل النظام العديد من الناس لمجرد أنهم عارضوه... [بينما شهادة الناجي] كانت مقنعة لأن النظام دائماً ما كان يتعامل مع المعارضة بهذا النوع من الهمجية». وعلى غرار ذلك، كان الفيديو مقنعاً لأحد المستجيبين، ٠٤ عاماً، والمؤيد بشدة للمعارضة لأن «الطريقة التي يتحدثون بها إلى الناس بتعالي هنا هي نفس الطريقة التي تصرّف بها النظام».

وعندما يتعلق الأمر بالانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الموالية للمعارضة والتي دعمها العديد من المشاركين في المجموعة الثانية بدرجات متفاوتة، يمكن استيعاب المصادر المرئية بسهولة أكبر كأمثلة على العنف المعمم الذي ارتكبته جميع أطراف النزاع السوري – إن لم يكن دليلاً حاسماً على إجراءات محددة من شأنها تشويه سمعة جماعات معارضة معينة. وأوضحت الصور الملتقطة من الحفة لأحد المستجيبين، ٥٣ عاماً، والمؤيد للمعارضة إلى حدٍ ما «كيف أن هذا القتل أصبح أمراً تافهاً في سوريا». وشدّد آخرون على أن الصور نقلت «مستويات من القسوة» في النزاع السوري لم يتخيلوا بأنها ممكنة. وفضّل أحد المستجيبين، ٠٣ عاماً، ومحايد سياسياً، المصادر المرئية، بل وانتقد تقرير لجنة التحقيق الدولية لعدم تضمينه توثيقاً من هذا النوع، لكنه لم يُشر إلى حدوث تغيير جذري في فهمه للانتهاكات. وقد أظهرت له الصور والشهادات من الحفة أن الهجوم كان «شنيعاً ومحزناً وغير إنساني بتاتاً. كما قال الضحية بشير، لا يوجد دين يسمح بذلك». كان هذا التعليق هو السمة المميزة للمستجيبين في المجموعة الثانية الذين صاغوا إجاباتهم بشكل عاطفي.

وعندما تعامل المستجيبون في المجموعة الثانية مع أشكال معينة من الأدلة، سلّطوا الضوء على ما اعتبروه توثيقاً غير موضوعي. وعلى وجه الخصوص، عادة ما

كان يشير هذا «التوثيق غير الموضوعي» إلى تقارير لجنة التحقيق الدولية. على سبيل المثال، شكّك أحد المستجيبين المحايدين سياسياً، ٤٠ عاماً، في العدد الدقيق للمقاتلين والضحايا المذكورين في تقرير لجنة التحقيق الدولية حول البيضا، لكنه لم يعزُ ذلك إلى خداع متعمد من جانب لجنة التحقيق الدولية. وفي المقابل، أوضح أن لجنة التحقيق الدولية اعتمدت في النهاية على شهادة الأفراد الذين كانت معرفتهم محدودة بطبيعتها. ولم يكن هذا التوثيق تحديداً دقيقاً تماماً في عينيه لأنه على الرغم من أنه «قدّم العديد من الحقائق والأرقام، إلا أنها ليست بالضرورة صحيحة تماماً لأنها [لجنة التحقيق الدولية] تعتمد في النهاية على تقديرات الأشخاص». وصدّق البعض، مثل شخص يبلغ من العمر ٢٧ عاماً ومحايد سياسياً، تقرير لجنة التحقيق عن البيضا لأنهم كانوا قد سمعوا عن الأحداث التي وقعت هناك من أشخاص آخرين، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للحفة لأنه لم يتضمن أدلة بصرية.

ومع ذلك، لم يستبعد المشاركون في المجموعة الثانية تماماً تغيير رأيهم بناءً على التوثيق، وغالباً ما اقترحوا أنواع الأدلة التي كانت ستقنعهم بالادعاءات التي تتحدّى معتقداتهم. وفي إحدى الحالات، كان مستجيب، ٢٥ عاماً ومحايد سياسياً، غير مقتنع بشكل عام بالتوثيق الوارد من الحفة الذي يُظهر ضلوع جماعات المعارضة في قتل مدنيين. وتكهّن بأن شهادة الناجين تم تقديمها بضغط من الحكومة وأكّد أن الأحداث اقتصرت على «الثوار وقوات النظام». ومع ذلك، (كما كان الحال بالنسبة للعديد من المستجيبين الآخرين في المجموعة الثانية)، اعتبر بأن الصور ذات مصداقية لأنها أظهرت نوعاً من الحجارة الذي ربطه بطوبوغرافيا الحفة. وعلاوة على ذلك، قال إنه كان سيقتنع بادعاءات لجنة التحقيق لو كان هناك «مقطع فيديو يمكن التحقق من صحته» كما في حالة توثيق البيضا. ومن المثير للاهتمام، في إحدى الحالات، عبّرت إحدى المستجيبات، ٤٠ عاماً والمؤيدة بشدة للمعارضة، في البداية عن شكوكها تجاه جميع التوثيقات سواء كانت تُظهِر تورّط الحكومة أو المعارضة. وكانت لجنة التحقيق الدولية – وثقة المستجيبة في هذه الهيئة – هي التي أقنعتها في نهاية المطاف بأن هجمات البيضا قد حدثت بالفعل كما أظهر التوثيق. وفي حين أنها لم تقبل على الفور التقرير المتعلق بالحفة، فقد شدّدت على «الحاجة إلى مزيد من البحث... [أود أن أرى] ما لا يقل عن خمسين مقابلة فردية».

أعرب بعض المستجيبين في المجموعة الثانية عن شكوكهم بشأن تقارير لجنة التحقيق الدولية التي نشأت عن تشكيكهم في الفائدة السياسية لجهود التوثيق الدولية بشكل عام. وعلى حد تعبير أحد المشاركين المحايدين سياسياً، ٦٤ عاماً، فإن الجهات الفاعلة الدولية مثل لجنة التحقيق الدولية كانت «عديمة الجدوى في سوريا. حيث لم تحرّك تلك الجهات ساكناً لوقف ما كان يحدث، ولهذا السبب، لا يمكنني الاقتناع [بالتوثيق الذي أجرته اللجنة] ... ساعدت المنظمات الدولية في تأجيج الوضع في سوريا». وقد تكرّر هذا الشعور حتى من قبل أنصار المعارضة، الذين ردّوا على تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي يتهم القوات الحكومية بارتكاب انتهاكات في البيضا بالقول إن «جميع السلطات الدولية مسيّسة ولديها أجندة في إجراء التحقيقات في سوريا. إن النظام وحشي بالطبع، لكن من الواضح أن التقرير يحاول تصويره على أنه إجرامي بغض النظر عن الحقائق، من خلال المبالغة في الأمور». ومن الجدير بالذكر أن هذه المستجيبة التي وصفت نفسها بالمحايدة تقرّ بجهود التوثيق إذا كان بإمكانها دعم عمليات المساءلة بشكل مباشر. ومن هنا، كانت جهود التوثيق، في نظرها، أكثر قيمة في سياق المحاكم الدولية والمحاكمات الجنائية من الجهود العامة للبحث عن الحقيقة والمناصرة لإنشاء سجل وقائعي للانتهاكات.

المجموعة الثالثة

عبّر عدد قليل من المستجيبين في المجموعة الثالثة عن تفضيلهم القوي لمصدر توثيق أكثر من الآخر. حيث عارض معظمهم غالبية التوثيقات بغض النظر عن شكلها، لاسيما إذا تحدّت مفاهيمهم المسبقة. وعندما كان هناك تفضيل لنوع من التوثيق على الآخر، كان هناك اهتمام بالتوثيق الذي اعتبره المستجيبون مباشراً

أو بدون وسيط، مثل شهادة الناجي أو المصادر المرئية. ومع ذلك، لم يتم الإقرار بهذا التفضيل إلا عندما توافق التوثيق مع فهمهم السابق للأحداث. وإن الجدير بالذكر أن تقارير لجنة التحقيق الدولية لم تحظَ بتأييد أي مستجيب من هذه الفئة.

ويبدو أن تفضيلهم للتوثيق بدون تدخّل وسيط متجذر في انعدام الثقة الملحوظ تجاه مصادر المعلومات «الخارجية». حيث اعترضت مستجيبة، ٣٩ عاماً، مؤيدة بشدة للحكومة، مراراً وتكراراً على التوثيق المتعلق بهجوم البيضا، واعتبرت فقط أن التوثيق المتعلق بفظائع المعارضة يؤكّد ما سمِعَته بالفعل من أفراد عائلتها العاملين في الأجهزة الأمنية الحكومية. وقالت إنه من بين جميع الأنواع المختلفة من التوثيق من الحفة، كان الأكثر إقناعاً «الشهادة، لأنني أثق فيما أخبرنا به والدي وإخوتي حول حقيقة الأمور على الأرض، وكان هذا الشخص بشير موجوداً بالفعل في مكان وقوع الحادث». كان هذا النوع من ردود الفعل واضحاً أيضاً بين المستجيبين المؤيدين بشدّة للمعارضة، مثل الرجل، ٥٣ عاماً، الذي نفى صحة التوثيق من الحفة لكنه قال إن مقطع الفيديو من البيضا كان بطبيعة الحال الأكثر إقناعاً لأنه «للأسف، رأينا مذابح مثل هذه بأعيننا ولذا فإن [الفيديو] مؤثر للغاية... فهو يتضمن لقطات حية ولم يقتصر على وصفها بالكلمات».

ومع ذلك، لم يتم قبول هذه التوثيق الذي لم يتدخل فيه وسيط عندما عارض وجهات النظر الموجودة مسبقاً لدى المستجيبين. إذ لم يقبل أحد المستجيبين، ٣٥ عاماً والمؤيد بشدة للمعارضة، شهادة أحد الناجين من الحفة لأنه «لا يمكنني الوثوق بأي شخص يدعم النظام، لأنهم يكذبون دائماً. من السهل اتهام جماعات المعارضة... ربما دفع النظام له أو ضغط عليه [ليقول هذا]». ومن المهم أن نلاحظ أن تقرير هيومن رايتس ووتش الذي عرض شهادة الناجي من الحفة لم يصف هذا الشخص على أنه مؤيد للحكومة السورية، وفي الواقع، يصف الناجي نفسه صراحة بأنه مدني، دون أن يذكر معتقداته السياسية.

شكّك بعض المستجيبين في هذه المجموعة بالمصادر حتى عندما أكدت وجهة نظرهم، معربين عن شك عام تجاه أولئك الذين اعتبروهم غرباء عن النزاع السوري. على سبيل المثال، رفض أحد المستجيبين الموالين للحكومة تقرير لجنة التحقيق الدولية حول جرائم الحرب التي ارتكبتها المعارضة في الحفة، حيث شعر أنه مثال على «محاولة لجنة التحقيق الدولية إثبات أنها محايدة، من خلال توثيق مجزرة ارتكبتها المعارضة؛ لكننا نعرف ما هي نيّتها الحقيقية». وأضاف: «أنا لست مقتنعاً بمصادر خارجية. أقوم بتقييم الوضع كما هو بالفعل على الأرض». ومع ذلك، في عدة حالات، أعرب المشاركون في المجموعة الثالثة عن امتنانهم لتوثيق الهجمات المنسوبة إلى الفصائل التي دعموها. وشعروا أن التوثيقات أكدت تصورهم للنزاع واعتقادهم بأن الفظائع التي ارتكبت كانت ثمناً ضرورياً يجب دفعه لحل النزاع.

ما وراء البحث عن الحقيقة

تم تصميم الاستطلاع خصيصاً لقياس قيمة التوثيقات لقول الحقيقة، والتي تُعرّف على أنها إنشاء أحداث واقعية للنزاع. ولكن ظهر موضوع آخر غير متوقع. حيث لم يصف المستجيبون في كثير من الأحيان التوثيق كوسيلة لفهم تفاصيل أحداث معينة، ولكن بالأحرى كتمثيل للدمار الأكبر الذي نتج عن النزاع السوري، وهو ما أعرب جميع المستجيبين عن أسفهم من أجله. وأظهرت صور الحفة للبعض «كيف أن هذا النوع من المجازر أصبح أمراً تافهاً في سوريا»، بينما أثارت شهادة البيضا الحزن على كيف يمكن لناجية «أن تعيش بقية حياتها بعد أن رأت أشياء كهذه. كيف ستكون قادرة على النوم وحتى التطلع إلى المستقبل؟» شعر أحد المستجيبين المحايدين سياسياً، ٣٥ عاماً، أن أهم جانب من التوثيق هو أنه «جعلك تفهم بشكل أفضل الدمار الذي مررنا به. حيث لم يقتصر الدمار المادي على الدولة، بل نحن أيضاً تدمّرنا كأشخاص. نحن لم نعُد كما كنا في السابق». وكان هذا شائعاً بشكل خاص في المجموعة الثانية، حيث رفض المستجيبون أحياناً فرضية شهادة أحد الناجين بينما لا يزالون يعربون عن

تعاطفهم مع تجربتهم وفيما يتعلق بها. ووجد العديد من هؤلاء المستجيبين طريقة لتصديق تجربة الضحايا، حتى لو اختلفوا مع التفاصيل الأساسية مثل هوية الجاني. حتى أن بعض المستجيبين في المجموعة الثالثة الذين ذهبوا إلى حد تبرير الانتهاكات على أنها تكلفة سياسية لا مفرّ منها أعربوا عن تعاطفهم مع الضحايا. حيث تعاطف المستجيب المؤيد بشدة للحكومة، ٤٩ عاماً، الذي اعتقد أن مذبحة البيضا كانت دليلاً على تضحيات سياسية إيجابية، مع تجربة الضحية في التكيّف مع الخسارة («رحم الله زوجها»).

وتشير ردود الفعل هذه إلى دور مهم للتوثيق يتجاوز إثبات حقائق النزاع، ربما من خلال جهود تخليد الذكرى. ففي المجتمعات المنقسمة بشدة، تكون لغة الخسارة والدمار المشتركة في بعض الأحيان هي الخطوة الأولى للتعافي، حتى لو استمر الانقسام فيما يتعلق بهوية الجناة المحددين. وإن القدرة على تقديم التعاطف مع الضحايا عبر الخطوط السياسية يمكن أن يمهّد الطريق نحو المصالحة، ويخلق الاستعداد لعمليات العدالة الأخرى، مثل برامج جبر الضرر للأشخاص الأكثر تضرراً.

رجل يقترع في الانتخابات الرئاسية السورية في ٢٦ أيار/ مايو، ٢٠٢١، © حمادة الرسام لصوت أمريكا

القسم الثالث

القسم الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

تشير الردود على الاستطلاع إلى أن بعض السوريين مستعدون للمشاركة في العمليات التقليدية للبحث عن الحقيقة من خلال التعلّم وقبول معلومات جديدة حول النزاع (على سبيل المثال، من خلال جلسات الاستماع العامة، ونشر التقارير الرسمية، والمحاكمات، وما إلى ذلك). ولكن يجب أيضاً أن تكون جهود التوثيق لأغراض البحث عن الحقيقة مجهزة للتعامل مع الأفراد الذين قد لا يكونون مستعدين لرفض روايتهم الشخصية للنزاع. وقد يظل هؤلاء الأفراد على استعداد للتعامل مع أولئك الذين يختلفون معهم والتعاطف معهم. وفي حين أن مثل هذه المشاركة قد لا تؤدّي إلى قبول رواية شاملة واحدة للأحداث الواقعية، إلا أنها يمكن أن تساعد الأفراد على إدراك أن صدمات النزاع مشتركة عبر المجتمع بأكمله والحاجة إلى دعم الضحايا عبر مختلف ألوان الطيف السياسي.

ونتيجة لذلك، تحسّباً لمزيد من العمليات الرسمية للبحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى، يجب ألا تخطط منظمات التوثيق السورية للاستفادة من الأدلة الموجودة فحسب، بل يجب عليها أيضاً جمع وعرض توثيقات إضافية بطرق جديدة ومبتكرة تلقى قبولاً لدى الأفراد الذين يمتلكون قدراً كبيراً من الاختلاف في فهم النزاع. ويمكن أن يؤدي القيام بذلك في الوقت نفسه إلى معالجة التجارب المتباينة والروايات المستقطبة بين السوريين والمساعدة في إنشاء سجل واقعي أكثر قوة للنزاع. وعلى هذا النحو، سيسمح التوثيق للأفراد بالشعور بأن تجاربهم المتنوعة في الماضي قد تم الاعتراف بها ، ويوفّر سجلاً لدعم جهود العدالة المادية في الوقت الحاضر.

يجب أن يسعى التوثيق، الذي يمكن أن يخدم هذه الأغراض المتعددة، إلى التسجيل باعتباره محايداً وموثوقاً، من ناحية، وتشاركياً ومستنيراً بالتجارب المجتمعية والفردية من ناحية أخرى. ونظراً لأن تحقيق هذه الأهداف سيستغرق قدراً كبيراً من الوقت، فإن المركز السوري للعدالة والمساءلة يقترح مجموعتين من الاستراتيجيات لجمع وعرض التوثيقات على المدى القصير والطويل على التوالي. حيث تركز الاستراتيجيات قصيرة المدى على ضرورات تقصّي الحقائق الفوري والإمكانيات العملية للبحث عن الحقيقة. ولقد صاغ المركز السوري للعدالة والمساءلة هذه الاستراتيجيات في ضوء كل من الظروف السياسية والمادية التي تميّز النزاع السوري حالياً وعناصر التوثيق التي تشير ردود الاستطلاع أنها قد تكون مهمة في المستقبل. وتركز الاستراتيجيات طويلة المدى على طرق إبداعية لجمع التوثيقات وتنظيمها لتيسير الربط بين السوريين من مختلف الأجيال والخلفيات الاجتماعية والسياسية، وكذلك لتبليغ تجارب متعددة للنزاع (دون أن ينتج عن ذلك بالضرورة قبول لحقيقة واحدة مشتركة). ومن المرجح أن تكون هذه الاستراتيجيات طويلة المدى مجدية فقط بمجرد انحسار الأزمات الإنسانية التي يواجهها السوريون وظهور قدر من البعد عن النزاع. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الاعتبار حقيقة أنه في حين أن العديد من السوريين قد أخذوا زمام المبادرة بشغف في توثيق حقائق وتجارب النزاع، قد يفضل العديد غيرهم عدم المشاركة في البحث عن الحقيقة وتخليد الذكرى لمجموعة من الأسباب (بما في ذلك الخوف من الانتقام بين الجناة من ذوي الرتب المتدنية وحتى الضحايا أنفسهم). ويمكن لهذه الاستراتيجيات مجتمعة أن تساعد في توفير

المعلومات للتوثيق لغرض البحث عن الحقيقة خارج إطار الملاحقات الجنائية:

على المدى القصير، ينبغي على منظمات التوثيق أن تقوم بما يلي:

• **توسيع نطاق التدريب على التوثيق** ليشمل منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين. ويجب على السوريين أنفسهم الاستمرار في قيادة جهود التوثيق، وذلك بدعم من هيئات دولية مثل لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة. وتوفر مواد التدريب عبر الإنترنت الخاصة بالمركز السوري للعدالة والمساءلة أساساً لهذا الجهد، ولكن يمكن جعلها أكثر إحكاماً وأيسر للوصول إليها. حيث سيضيف هذا النوع من الموارد إلى شرعية عمليات العدالة التي تتم بناءً على التوثيق وتضع مصالح الضحايا السوريين في محور تركيزها، مع استمرار احترام الإشارات الإيجابية التي عبّر عنها الكثيرون حول الهيئات المحايدة مثل لجنة التحقيق الدولية. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز المبادئ الأساسية للتوثيق الضروري للجهود اللاحقة للبحث عن الحقيقة، وتخليد الذكرى، والمساءلة. وتعزز التسمية الواضحة للتوثيقات مقبولية الأدلة في السياقات القانونية وتعالج الشكوك المتكررة بين المستجيبين حول مصدر توثيق معيّن. ولتعزيز المصداقية، ينبغي أن يؤكد التدريب على التوثيق على قيمة التفاصيل والشفافية في معالجة المخاوف بشأن المنهجية التي تم من خلالها جمع المصادر والاستنتاجات المقصودة (على سبيل المثال، أن طرفاً محدداً جداً في النزاع كان مسؤولاً عن انتهاك معين)، وكذلك في تحديد المشهد الجغرافي أو اللهجات.

• **جمع الشهادات التي تتحدث عن الأثر الشامل لانتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما أبعادها الشخصية والعاطفية.** ينبغي على منظمات التوثيق أن تطرح أسئلة على الضحايا تستفسر عن الأثر المادي والعاطفي طويل الأمد للانتهاكات. ويمكن أن يساعد التركيز على جوانب الخبرة هذه، الذي غالباً ما يُترك خارج عمليات المساءلة الجنائية، في دعم مجموعة أوسع من آليات العدالة الانتقالية التي تتجاوز المساءلة. ومن شأن شهادات الناجين التي تصف الآثار الشخصية والعاطفية طويلة المدى للانتهاكات أن تعزز الدعوات إلى العدالة وجبر الضرر لمجموعة من الضحايا، بما في ذلك أسر المفقودين الذين كان لاختفاء أحبائهم تداعيات اقتصادية واجتماعية، وكذلك الأفراد الذين ما زالوا يعانون من الآثار النفسية والاجتماعية المنهكة الناجمة عن الصدمات المرتبطة بالنزاع. وعلى الرغم من أنه بالإمكان استخلاص مثل هذه الشهادات من خلال نماذج المقابلات التقليدية، إلا أن هناك أيضاً المزيد من الأساليب التشاركية للتشارك في التجارب كما أظهرت منظمة «آسيا للعدالة والحقوق» في عملها التوثيقي: التأملات الفردية حول التأثيرات الإيجابية والسلبية للنزاع على مسارات حياة الناس؛ وتتبّع الأثر المادي للتجارب الماضية على الأفراد؛ ورسم خرائط جماعية للمواقع ذات الأهمية المجتمعية والاقتصادية التي تم استهدافها خلال فترات النزاع. وقد يكون الإدلاء بهذا النوع من الشهادات بحدّ ذاته نوعاً من التعافي للضحايا. وأخيراً، كما يشي بذلك عدد المرات التي تعاطف فيها المشاركون في الاستطلاع مع الضحايا الذين يدلون بشهاداتهم بغضّ النظر عن انتمائهم السياسي، فإن الجاذبية العاطفية لهذا النوع من التوثيق قد تساعد أيضاً في تيسير المصالحة بين السوريين – حتى لو استمر الأفراد في الاختلاف حول هوية مرتكب انتهاك معين. وينبغي على منظمات التوثيق دائماً أن تنظر بعناية في المخاطر التي يمكن أن تقترن بجمع هذا النوع من الشهادات التي يمكن أن تشمل إعادة الشعور بالصدمة النفسية للضحايا وتعيق الديناميكيات الهيكلية لانتهاكات الحقوق.[١٤]

على المدى الطويل، ينبغي على منظمات التوثيق أن تقوم بما يلي:

يقود الناجي من الحرب الأهلية السلفادورية خوسيه زامورا فريق التوثيق للذاكرة الباقية في السلفادور ما بعد الحرب إلى موقع مجزرة لوس روداس عام ١٩٨٢. وبعد عدة محاولات، وجد الفريق موقع مقابر جماعية من المجزرة وأدخله في خريطة رقمية تفاعلية؛ وتمثل هذه الأداة إحدى الطرق الجديدة للتوثيق التشاركي الذي يقوده الضحايا ويخدم كلا من هدفي البحث عن الحقيقة والمصالحة في ضوء تجارب متنوعة للنزاع ، ٢٠١٨ © أماندا غرزب

• **السعي إلى جمع التوثيق وتنظيمه بأسلوب تشاركي تصاعدي ويُبرز تجارب ومطالب الضحايا السوريين.** بينما يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة ومنظمات التوثيق الأخرى بالفعل بإشراك الضحايا عند جمع المقابلات مع الناجين من الانتهاكات أو التعاون مع عائلات المفقودين بشأن التحقيقات، يمكن عمل المزيد لجعل تقديم التوثيق مجدياً للسوريين. ويُعتبر هذا أمراً بالغ الأهمية بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتجارب شديدة الاستقطاب أو الوصم، مثل الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع التي قد لا تزال تتمتع بدعم شعبي (مثل الجيش السوري الحر) أو العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي. ومن خلال العمل مع مجموعات الناجين ومنظمات المجتمع المدني، وعلى غرار جهود منظمة «ذاكرة السلفادور الباقي» وشركائها، يمكن لمنظمات التوثيق أن تدعم تطوير عروض حية ومشاهد صوتية لشهادات ناجين، وجولات الواقع الافتراضي المستندة إلى علم الطب الشرعي للمواقع التي ارتُكبت فيها المجازر، وعرض الأغاني والأعمال الفنية التي تروي الانتهاكات والنزوح، ومجموعات الحوار بين مختلف الأجيال لسكان مناطق معينة. ويمكن أن يعتمد الشكل الدقيق لهذه التمارين على عادات إحياء الذكرى والمصالحة الموجودة مسبقاً والخاصة بمناطق وشرائح مختلفة من المجتمع السوري، فضلاً عن السياقات الإقليمية. ومن المحتمل أن يتم تنفيذ الكثير منها فقط بين السوريين الذين يعيشون في مجتمع اللاجئين والشتات ويجب أن

تكون مصحوبة بالدعم النفسي والاجتماعي اللازم. ومع ذلك، قد تتحدث طرق عرض التوثيق هذه عن اهتمام المستجيبين الواضح بالأدلة المباشرة و/أو التي لم يتدخل فيها وسيط، وخاصة المصادر «من مكان وقوع الحدث بالفعل» (كما أكّد العديد من الأفراد). بل حتى أنها قد تلقى استحساناً من المستجيبين الذين رفضوا التوثيق جملة وتفصيلاً لكنهم أعربوا عن تعاطفهم مع الضحايا الذين شاهدوهم. وعلاوة على ذلك، قد توفر تقنيات مجموعات الحوار التشاركية هذه طريقة للأفراد للعمل من خلال مشاعر عدم التصديق والحيرة التي عبّر عنها المستجيبون بشكل متكرر (مثل ما يتعلق بأسباب تعرّض المدنيين لاعتداء مسلّح). ويجب بالطبع القيام بهذه الأشكال التشاركية لعرض التوثيق بعناية، وذلك لتجنب المساس بمصداقية وحيادية جهود البحث عن الحقيقة – وهي أولوية واضحة للعديد من المستجيبين.

• **توضيح الروابط والتكامل بين التوثيقات المختلفة التي يتم تقديمها جنباً إلى جنب.** تتمثل إحدى طرق تحقيق كل من الأشكال التكاملية والمفضّلة للتوثيق في إنتاج خرائط إلكترونية تفاعلية للانتهاكات يمكنها عرض هذه المصادر بشكل متزامن وفيما يتعلق بأحداث/تجاوزات محددة. وهناك طريقة أخرى، مستوحية من عمل الفنان أوندا لارا بالتعاون مع منظمات «ذاكرة السلفادور الباقية»، وتتمثل في إقامة معارض مادية ورقمية متعددة الوسائط تعرض موادا شفوية ومرئية على حدٍ سواء. ويمكن أن تتضمن المعارض عرض شهادات مسجلة لناجين حول قصص حياتهم والتأثير طويل المدى للانتهاكات، إلى جانب سلسلة تاريخية من الصور من مواقع الانتهاك توضّح التغيير الذي طرأ على المناظر الطبيعية أثناء وبعد النزاع مقارنة بما كانت عليه قبل النزاع. ومن الناحية المثالية، فإن عملية تبادل واستعراض تجارب النزاع والانتهاكات بهذه الطريقة تيسّر نوعاً من المصالحة من خلال الاتصال المتبادل، إن لم يكن من خلال الاتفاق على الحقائق.

القسم الرابع
الاقتباسات

1 This resettlement process, and the broader political dynamics of "reconciliation" in post-conflict Syria, are described in Samer Abboud, "Reconciling fighters, settling civilians; the making of post-conflict citizenship in Syria," Citizenship Studies 24 (2020): 1-18

2 Mohammad Al Abdallah, "Syrian Civil Society: 'Strategic litigation' with No Strategy," Al-Jumhuriya, November 5, 2020, https://www.aljumhuriya.net/en/content/syrian-civil-society-"strategic-litigation"-no-strategy

3 For programmatic statements on the role of truth mechanisms in transitional justice, see International Center for Transitional Justice, "Truth-seeking: Elements of Creating Effective Truth Commissions," March 18, 2013, https://www.ictj.org/publication/truth-seeking-elements-creating-effective-truth-commission; and International Center for Transitional Justice, and Public International Law & Policy Group, "Truth and Reconciliation Commissions: Core Elements," Public International Law & Policy Group, May 2013, https://syriaaccountability.org/wp-content/uploads/PILPG-Truth-and-Reconciliation-Memo-2012_EN.pdf.

4 For a summary of these varied conclusions, see Brian Frederking, "Putting Transitional Justice on Trial: Democracy and Human Rights in Post-Civil War Societies," International Social Science Review, vol. 91, no. 1 (2015), 3-4.

5 Priscilla Hayner, Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions, 2nd ed. (New York: Routledge, 2011), 25, 82

6 In the South African context, James Gibson presents statistical analysis of survey data on whether individuals' knowledge about the historical record of the apartheid regime correlated to levels of reconciliation; no positive relationship is conclusively drawn between the two. See James Gibson, "Does Truth Lead to Reconciliation? Testing the Causal Assumptions of the South African Truth and Reconciliation Process," American Political Science Quarterly, Vol. 48, No. 2 (2004), 201-217. In the Bosnian context, Janine Clark's interviews with members of Bosnian society highlight the widespread denial of human rights abuses by opposing sides, and the problem this posed for truth-seeking efforts; see Janine Clark, "Transitional Justice, Truth and Reconciliation: An Under-Explored Relationship," International Criminal Law Review 11 (2011), 255. Finally, in an ethnographic study of the Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission,

Rosalind Shaw observed how individuals frequently opposed to the commission because it clashed with local traditions of achieving social healing through a "forgive and forget" model; see Rosalind Shaw, "Rethinking Truth and Reconciliation Commissions: Lessons from Sierra Leone" (US Institute of Peace: Washington, D.C., 2005).

7 James Gibson, "The Contribution of Truth to Reconciliation: Lessons from South Africa," Journal of Conflict Resolution Vol. 50, No. 3 (2006), 409-432.

8 For a comparison of the two different kinds of approaches, see Hayner, Unspeakable Truths, 82-83.

9 Noha Aboueldahab, "Writing Atrocities: Syrian Civil Society and Transitional Justice" (Doha: Brookings Doha Center, 2018), 26.

10 For more information on Surviving Memory, visit https://www.elsalvadormemory.org/what-we-do. This research initiative is supported by funding from the Social Sciences and Humanities Research Council of Canada, Western University, KU Leuven, and Asociación Sumpul.

11 Clark, "Transitional Justice, Truth and Reconciliation," 255.

12 UMAM's digital archive can be found at https://www.umambiblio.org.

13 For an example of AJAR's "participatory action research," see Asia Justice and Rights, "Speaking Truth for Peace: Women's Experiences of War and Impunity in Myanmar," Asia Justice and Rights, March 2018, https://asia-ajar.org/2018/03/speaking-truth-for-peace-report/

14 For more on the risks of uncritically treating documentation as equivalent to psycho-social therapy, see Ronald Niezen, "Human Rights as Therapy: The Healing Paradigms of Transitional Justice," in The Subject of Human Rights, ed. Danielle Celermajer and Alexandre Lefebvre (Stanford: Stanford University Press, 2020), 153-171.

استطلاع تقرير الحقيقة

أسئلة حول حالة الشخص:

على مقياس ١-٥، علماً بأن ١ يشير إلى كونك مناهضاً بقوة لحكومة الأسد و٥ يشير إلى كونك مؤيداً بقوة لحكومة الأسد، كيف تصف نفسك؟

ذكر أم أنثى؟

العمر؟

مستوى التعليم؟

غير حاصل على شهادة الثانوية العامة؛ حاصل على شهادة الثانوية العامة؛ كلية ما؛ لا توجد درجة تعليمية؛ درجة بكالوريوس (إجازة) أو ما يعادلها؛ شهادة دراسات عليا

الانتهاك الأول

قبل اطلاعك على التوثيق المقدّم، هل كنت على علم بالمزاعم التي تفيد بأن الحكومة السورية قتلت أكثر من ٠٠١ مدني في البيضا عام ٣١٠٢؟

هل تعتقد أن عمليات القتل المزعومة في البيضا قد وقعت حقاً؟

I. مقطع فيديو يصوّر الحدث:

⇐ صِف مقطع الفيديو الذي شاهدته للفترة التي عقبت انتهاء عمليات القتل في البيضا.

⇐ هل تعتقد أن هذا الفيديو صحيح؟

← **إذا كانت الإجابة نعم:**

⇐ لماذا تعتقد هذا؟

- هل غيّر مقطع الفيديو فهمك للبيضا؟

← **إذا كانت الإجابة لا:**

⇐ لماذا تعتقد أن المقطع مفبرك؟

- من تعتقد أنه قام بفبركة هذا المقطع؟
- لأي غرض باعتقادك تمت فبركة هذا المقطع؟

II. شهادة خطية من ضحية أو شاهد:

⇐ صِف شهادة الشاهد التي قرأتها بشأن عمليات القتل في البيضا.

⇐ هل تعتقد أن هذا الشخص قد أبلغ عن الأحداث كما ظهرت للعيان؟

← **إذا كانت الإجابة نعم:**

⇐ لماذا تعتقد هذا؟

- هل غيّرت هذه الإفادة فهمك لهذه الحادثة؟

← **إذا كانت الإجابة لا:**

- هل تعتقد أن هذا الشخص يكذب؟

- ما هي العناصر التي تعتقد أنها مزورة في شهادته؟
- ما هو السبب الذي يدعوك للتشكيك في دقة الشهادة؟
- لماذا تعتقد أن الشخص قرر أن يكذب؟

III. بيان صادر عن لجنة التحقيق الدولية يقرّ بوقوع الحادثة

⇐ صِف تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي قرأته بخصوص عمليات القتل في البيضا.

⇐ هل تعتقد أن هذا التقرير يصوّر الحقائق وقت حدوثها؟

← **إذا كانت الإجابة نعم:**

- لماذا تعتقد أن هذا التقرير صحيح؟
- هل غيّر البيان من فهمك لهذا الحدث؟

← **إذا كانت الإجابة لا:**

- لماذا تعتقد أن هذا التقرير غير صحيح؟
- ما هي عناصر التقرير التي تعتقد أنها خاطئة؟
- هل تعتقد أن هذا البيان خاطئ بشكل مقصود؟
  - **إذا كانت الإجابة نعم:** ما هو الغرض باعتقادك وراء عدم صحة البيان الصادر عن لجنة التحقيق الدولية؟
- هل تعتقد أن لجنة التحقيق الدولية هي هيئة مستقلة تحقّق في الانتهاكات التي وقعت في سوريا؟

بعد استعراض كل هذه المواد، هل غيّرتَ رأيك حول عمليات القتل في البيضا؟

إذا كان الجواب لا: هل هناك أي شيء قد يجعلك تغيّر رأيك بشأن هذه الحادثة؟ ما هو؟

أي من مصادر المعلومات المذكورة أعلاه وجدتها أكثر إقناعاً؟ الأقل إقناعاً؟ لماذا؟

الانتهاك الثاني

قبل اطلاعك على التوثيق المقدّم، هل كنت على علم بالمزاعم التي تفيد بأن جماعات مسلحة غير حكومية قتلت أكثر من ٠٠١ مدني في مدينة الحفة في عام ٣١٠٢؟

هل تعتقد أن عمليات القتل المزعومة في الحفة قد وقعت حقاً؟

I. صور الحدث:

⇐ صِف الصور الذي شاهدته للفترة التي عقبت انتهاء عمليات القتل في الحفة.

⇐ هل تعتقد أن هذا الصور صحيح؟

← **إذا كانت الإجابة نعم:**

⇐ لماذا تعتقد هذا؟

- هل غيّر مقطع الصور فهمك الحفة؟

← **إذا كانت الإجابة لا:**

⇐ لماذا تعتقد أن الصور مفبرك؟

- من تعتقد أنه قام بفبركة هذا الصور؟

- لأي غرض باعتقادك تمت فبركة هذا الصور؟

VI. شهادة خطية من ضحية أو شاهد:

⇐ صِف شهادة الشاهد التي قرأتها بشأن عمليات القتل في الحفة.

⇐ هل تعتقد أن هذا الشخص قد أبلغ عن الأحداث كما ظهرت للعيان؟

← **إذا كانت الإجابة نعم:**

⇐ لماذا تعتقد هذا؟

- هل غيّرت هذه الإفادة فهمك لهذه الحادثة؟

← **إذا كانت الإجابة لا:**

- هل تعتقد أن هذا الشخص يكذب؟
- ما هي العناصر التي تعتقد أنها مزورة في شهادته؟
- ما هو السبب الذي يدعوك للتشكيك في دقة الشهادة؟
- لماذا تعتقد أن الشخص قرر أن يكذب؟

V. بيان صادر عن لجنة التحقيق الدولية يقرّ بوقوع الحادثة

⇐ صِف تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي قرأته بخصوص عمليات القتل في الحفة.

⇐ هل تعتقد أن هذا التقرير يصوّر الحقائق وقت حدوثها؟

← **إذا كانت الإجابة نعم:**

- لماذا تعتقد أن هذا التقرير صحيح؟
- هل غيّر البيان من فهمك لهذا الحدث؟

← **إذا كانت الإجابة لا:**

- لماذا تعتقد أن هذا التقرير غير صحيح؟
- ما هي عناصر التقرير التي تعتقد أنها خاطئة؟
- هل تعتقد أن هذا البيان خاطئ بشكل مقصود؟
  - **إذا كانت الإجابة نعم:** ما هو الغرض باعتقادك وراء عدم صحة البيان الصادر عن لجنة التحقيق الدولية؟
- هل تعتقد أن لجنة التحقيق الدولية هي هيئة مستقلة تحقّق في الانتهاكات التي وقعت في سوريا؟

بعد استعراض كل هذه المواد، هل غيّرتَ رأيك حول عمليات القتل في الحفة؟

إذا كان الجواب لا: هل هناك أي شيء قد يجعلك تغيّر رأيك بشأن هذه الحادثة؟ ما هو؟

أي من مصادر المعلومات المذكورة أعلاه وجدتها أكثر إقناعاً؟ الأقل إقناعاً؟ لماذا؟

استنتاج

كيف تحصل عادة على الأخبار حول الأحداث في سوريا؟ (وسائل التواصل الاجتماعي، التلفزيون، الراديو، مكان آخر؟)

هل ترى غالباً تقارير إخبارية تعتقد بأنها ملفّقة؟

كيف يمكنك تحديد ما إذا كان تقرير إخباري صحيحاً أم ملفّقاً؟

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org | @SJAC_info